

النمسا تعد قانوناً لحظر جماعات الإسلام السياسي

فيينا - ناقشت الحكومة النمساوية أولى المسودات لسن قانون لحظر جماعات الإسلام السياسي على أراضيها وذلك بعد الهجوم الإرهابي الذي وقع في العاصمة فيينا، في خطوة من شأنها تفكيك حواضن التطرف الأيديولوجية والمالية وتعزيز استراتيجيات مكافحة الإرهاب.

وقالت ألما تساديك، وزيرة العدل النمساوية في مؤتمر صحفي الأربعاء، إنه من المنتظر تنفيذ الحظر المعلن للإسلام السياسي بوصفه خطراً للجمعيات ذات الدوافع الدينية حتى يظل القانون متوافقاً مع الدستور ويحفظ الحقوق الأساسية.

وأكدت زوزان راب وزيرة الثقافة أن القانون يستهدف بشكل واضح جماعات الإسلام السياسي التي تم توصيفها بصورة شاملة في مواد القانون.

ومن المنتظر أن تحظر الحزمة القانونية، التي ستبقى قيد المراجعة لمدة ستة أسابيع، رموز العديد من المنظمات إلى جانب حركات إسلامية.

وتشمل الحزمة القانونية أيضاً المراقبة الإلكترونية، وإعداد سجل للخطرين، وحظر حيازة السلاح مدى الحياة لمرتكبي الجرائم الإرهابية، وإعداد دليل للأئمة.

وتم تأجيل مشروع قانون ثان كان المستشار النمساوي سيباستيان كورتس أعلن عنه وغرف باسم "غلق الطريق مدى الحياة" أمام المدانين في قضايا الإرهاب والذي ينص على تنفيذ نوع من الحجز الاحترازي للأشخاص الخطرين، ليتم النظر في مشروع القانون في العام المقبل.

وكان شاب نمساوي (20 عاماً) مدان بمحاولة السفر للانضمام إلى تنظيم داعش، نفذ في مطلع الشهر الماضي هجوماً في فيينا، حيث أطلق النار على مجموعة أشخاص قتل أربعة وأصاب أكثر من 20 آخرين.

ومذاك، تم حل جماعة وإغلاق مسجد شاركوا في جعله منفذ الاعتداء مطرفاً، وذلك بناء على أمر حكومي، وفق ما أعلنت السلطات.

وأمرت الحكومة النمساوية بإغلاق ما وصفته بـ"المساجد المتطرفة" بعد أربعة أيام من هجوم فيينا، وذلك في سياق تنسيق نمساوي فرنسي لمواجهة التطرف يؤمّل أن يمثل نواة لتحرك أوروبي أكبر يقوم على تفكيك البنية التحتية للإرهاب، والتي تمثلها جمعيات ذات طابع ديني ودعوي أو ثقافي أو مالي عابر للحدود.

واعتبر متابعون لمسار مواجهة الإرهاب في أوروبا أن النمسا اختارت طريقاً مباشراً في مواجهة الإرهاب وهو تفكيك الجمعيات والمراكز ذات الأدوار الاجتماعية والشبائية المتعددة التي

تسيطر عليها الإخوان المسلمون، والتي يعتبرها النمساويون الأرضية الأولى التي يتم فيها استقطاب المتشددين وشحنهم عقائدياً.

وأشار هؤلاء إلى أن فيينا استفادت من تجارب مختلفة في قرارها بتفكيك الجماعة الأم للإسلام السياسي، أي جماعة الإخوان المسلمين، والتي تسيطر على مختلف أنشطة الجالية وجمعياتها المدنية.



ألما تساديك

قانون حظر الإسلام السياسي يمثل خطراً للجمعيات الدينية

وتقود فرنسا مساعي مماثلة كالتى تبذلها النمسا في سبيل تفكيك شبكات جماعات الإسلام السياسي التي تعتبر الحاضنة الأيديولوجية والفكرية للتطرف. واستكملت باريس أيضاً وضع اللامسات الأخيرة على خطة شاملة لاسماء الرئيس إيمانويل ماكرون مواجهة "الانعزالية الإسلامية"، والمجتمع الموازي المنفصل على ذاته الذي تفرسه جماعات إسلامية متشددة مثل الإخوان المسلمين والسلفيين، مستفيدة من قدرتها على توفير تمويلات مشبوهة لبناء مساجد ومدارس وجمعيات ثقافية وتربوية نجحت من خلال المساعدات في تفتين نفوذها بين الجالية المسلمة.

وجاء في المشروع أنه يجب على كل جمعية تلقى دعماً مالياً أن "تحتزم مبادئ وقيم الجمهورية، كما سيتم اعتبار التفرعات الأجنبية التي تتجاوز 10 آلاف يورو موارد يجب التصريح بها لجهاز الضرائب".

ويحرص النص على "ضمان شفافية ظروف ممارسة الديانة" عبر تغيير قانون 1905 حول الفصل بين الكنيسة والدولة في شق تمويل الجمعيات الثقافية لناحية تعزيز الشفافية.

ويوجد فصل "ضد الانقلاب" ويهدف إلى تجنب سيطرة متشددين على المساجد، ومنع أشخاص من ارتياد أماكن العبادة "في حال الإداة بالتحريض على أفعال إرهابية أو التحريض على التمييز أو الكراهية أو العنف".

وقال وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان "سنعزف من يمول من على أراضيها وسنطعمي إكباتيات أكبر لوكالة تراكفين (الحكومية لتعقب الأموال) لصد كل التفاعلات غير المرغوب فيها". وتوجد في الشق التعليمي مشروع القانون إشارة إلى مكافحة مدارس الجمعيات غير القانونية وإنهاء التعليم في المنزل لجميع الأطفال اعتباراً من سن الثالثة "الإلتدواع محدودة جداً تتعلق بوضع الطفل أو عائلته".

تهديدات تركيا تجبر اليونان على تكديس السلاح

وأكد ميتسوتاكيس على ضرورة زيادة الإنفاق العسكري رغم كافة الصعوبات التي تواجهها اليونان، لافتاً إلى عزم حكومته لشراء قذائف ومروحيات وطائرات مسيّرة، فضلاً عن تطوير أسطولها من مقاتلات إف-16.

وتراجع الإنفاق العسكري اليوناني من 7.24 مليار يورو في 2008 إلى 3.74 مليار في 2018 بسبب الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد منذ أكثر من 10 سنوات.

كما خصصت الحكومة اليونانية لوزارة الدفاع 3.38 مليار يورو في 2019، منها 542 مليوناً و779 ألفاً للتسلح، في حين أنفقت 3.97 مليار في 2020، حصة التسلح منها 540 مليوناً و692 ألف يورو.

وزادت فرنسا فعليا اليونان بالسلاح للوقوف في وجه التهديدات التركية المتواصلة باعتبارها تمثل تهديداً لامن البحر المتوسط وللدول الأوروبية بصفة عامة.

وتشهد علاقات دول عدة في الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتها فرنسا توتراً شديداً مع تركيا وخاصة حول القضية الليبية ومسألة الهجرة فضلاً عن احتياطات الأمن والغاز في شرق المتوسط حيث تتهم أنقرة بانتاج سياسة توسعية.

أثينا - خصصت اليونان 2.5 مليار يورو للتسلح في 2021، مسجلة زيادة بمعدل 5 أضعاف عن الميزانية المخصصة في 2020، في ظل تهديدات تركية متواصلة بفرض سياسة الأمر الواقع عسكرياً إذا تطلب الأمر في شرق المتوسط.

ورغم أن اليونان تعاني من صعوبات اقتصادية حادة، إلا أن التوتّر في شرق المتوسط جعلها تضاعف إنفاقها العسكري الأمر الذي يؤكد جدية المخاطر.

ورفع التحشيد العسكري التركي على الحدود البحرية والبرية لليونان من منسوب التوتّر بشكل كبير على خلفية أنشطة التنقيب التركية التي تعتبرها أثينا انتهاكاً لسيادتها.

ووافق البرلمان اليوناني في جلسته، الثلاثاء، على ميزانية وزارة الدفاع للعام المقبل. وارتفعت ميزانية الدفاع لعام 2021 إلى 5.49 مليار يورو، منها 2.5 مليار للإنفاق في مجال التسلح.

وفي كلمة أمام البرلمان، قال رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس إن بلاده ستوقع اتفاقاً مع فرنسا في غضون أيام لشراء 18 طائرة مقاتلة من طراز رافال، على أن تبدأ بتسليمها العام المقبل.

حساسية إيرانية مرتبكة لقضايا تستثير الآخرين إعلامياً

طهران تكذب مرض خامنئي بظهور مفتعل



إطالة تؤول الجد بل حسمه

وإيران، بأن زعم "قتيل مظلوم"، وحمل المرشد الأعلى المسؤولية المباشرة عن "جميع الجرائم والقتل" منذ عام 2009.

وقال رجل الدين المؤثر في الحوزة في خطاب مباشر في صفحته على إنستغرام، الثلاثاء "أنا مندهش من أفعالنا وأفعال الجميع، لماذا يتم إعداده مظلوماً ولا يرف لنا جفن؟ أنا حزين على هذا الشاب لأنه وحمل المرشد خامنئي مسؤولية تدمير الكثير من الأشياء في البلاد، مضيفاً "على السيد خامنئي أن يتنازل عن استبداده. فهو مسؤول عن كل أعمال القتل وإراقة الدماء التي وقعت منذ عام 2009".

وأشار محمود أمجد إلى أن المرشد على علم بـ"تفاصيل كل الأمور في البلاد، كبيرها وصغيرها"، وهو مسؤول عنها.

أظهر النظام الإيراني خلال إجابته على تساؤلات الشارع المتنامية بشأن صحة المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي وقضية إعدام الصحافي المعارض روح الله زم التي خلفت موجة من الانتقادات الداخلية، ارتجالاً لافتاً يعكس حساسية إيرانية مرتبكة لقضايا تستثير الآخرين إعلامياً.

طهران - ظهر المرشد الأعلى

لجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي، الأربعاء، لأول مرة منذ أن تردت شائعات عن تدهور صحته، وذلك خلال استقباله أسرة قائد فيلق القدس السابق قاسم سليماني في إطار فعاليات إحياء الذكرى الأولى لاغتياله في هجوم أميركي بالعراق، رغم أن ذكرى الاغتيال توافق الثالث من يناير المقبل.

ويقال إن ظهور خامنئي الإرتجالي لا يهدئ من استفسارات الشارع الإيراني بقدر ما يؤجلها لبعض الوقت، فيما كشف دفاع الرئيس الإيراني حسن روحاني عن إعدام صحافي معارض ارتباك عرضة للتجاذبات ما يستوجب تقديم تفسيرات يحاول النظام تجنب الخوض فيها.

وتواترت خلال الأيام الماضية شائعات في الشارع الإيراني حول صحة خامنئي، يقول بعضها إنه توفي، فيما رجحت أخرى دخوله في غيبوبة بسبب إصابته بفيروس كورونا، ما أطلق عنان التكهنات والتجاذبات بشأن مستقبل السلطة بعد وفاة خامنئي البالغ من العمر 81 عاماً.

وعادة ما تشهد الساحة السياسية الإيرانية سجالات بين المنتسبين إلى جناحي الإصلاحيين والمحافظين، سرعان ما ينتقل صدها إلى الشارع، في إطار المنافسة على مراكز السلطة التي يقبع على قممها المرشد الأعلى علي خامنئي، إلا أن الجدل الآن تجاوز الصراع السياسي على منصب الرئيس ليصل إلى الصراع على منصب المرشد نفسه.

وكان زعم يعيش في المنفى في باريس وتم الإمساك به العام الماضي في ظروف لم يعلن عنها رسمياً. وفي الأسبوع الماضي، قالت وكالة أنباء قريبة من الحرس الثوري الإيراني إنه تم الإمساك به في العراق.

وأيضاً زعم بتاجيج العنف خلال احتجاجات مناهضة للحكومة في عام 2017. وكان هناك أكثر من مليون متابع لمنصته (أمد نيوز) بأحد مواقع التواصل الاجتماعي.

وتعليقاً على إعدام زم، صرح محمود أمجد، أستاذ الأخلاق في الحوزة الدينية

ويعكس ظهور خامنئي، الذي وصفه متابعون بأنه في غير توقيته وفي غير محله، ارتباك النظام الإيراني الذي وجد في هذا الظهور المفتعل فرصة إرتجالية للإجابة على استفسارات الشارع قبل أن تتردد أكثر وتصبح عرضة للتجاذبات ما يستوجب تقديم تفسيرات يحاول النظام تجنب الخوض فيها.

وتواترت خلال الأيام الماضية شائعات في الشارع الإيراني حول صحة خامنئي، يقول بعضها إنه توفي، فيما رجحت أخرى دخوله في غيبوبة بسبب إصابته بفيروس كورونا، ما أطلق عنان التكهنات والتجاذبات بشأن مستقبل السلطة بعد وفاة خامنئي البالغ من العمر 81 عاماً.

وعادة ما تشهد الساحة السياسية الإيرانية سجالات بين المنتسبين إلى جناحي الإصلاحيين والمحافظين، سرعان ما ينتقل صدها إلى الشارع، في إطار المنافسة على مراكز السلطة التي يقبع على قممها المرشد الأعلى علي خامنئي، إلا أن الجدل الآن تجاوز الصراع السياسي على منصب الرئيس ليصل إلى الصراع على منصب المرشد نفسه.

وأيضاً زعم بتاجيج العنف خلال احتجاجات مناهضة للحكومة في عام 2017. وكان هناك أكثر من مليون متابع لمنصته (أمد نيوز) بأحد مواقع التواصل الاجتماعي.

وتعليقاً على إعدام زم، صرح محمود أمجد، أستاذ الأخلاق في الحوزة الدينية

وتتزايد التكهنات في إيران بشأن دور فيلق القدس الإيراني الذي يتحكم في الجيش والبرنامج النووي وجزء كبير من اقتصاد إيران، حيث يشير مراقبون إلى أنه سيكون على الأرجح هو اللاعب الرئيسي في عملية خلافة المرشد، أعلى سلطة في البلاد.



محمود أمجد

خامنئي مسؤول عن كل أعمال القتل وإراقة الدماء، في إيران

أسر العشرات من الجنود الأرمن يهدد اتفاق وقف إطلاق النار في قرّة باغ

مناطق كان من المفترض أن تبقى تحت سيطرتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في العاشر من نوفمبر الماضي. وأضاف أنها أخفقت في تحديد مكان القوات رغم عمليات بحث استمرت طوال الليل.

وقال أريك هاروتيونيان زعيم ناغورني قرّة باغ، بعد ذلك بساعات، إن الجنود أسروا وأنهم أنريبيان بـ"الاستفزاز". وأضاف هاروتيونيان في كلمة نشرتها صفحته على موقع فيسبوك "أخذت قوات أنرية عشرات من الجنود رهائن... وتحاول وزارة الدفاع في الوقت الراهن معرفة كل الملابس".

وصدرت التصريحات بعد وقت قصير من تأكيد أرمينيا وأنريبيان على أنهما تبادلتا مجموعات من أسرى الحرب في إطار مبادرة شاملة توسطت فيها روسيا. ولم يسجل مسؤولو حفظ السلام الروس المنتشرون في منطقة الصراع اشتباكات قوية، لكنهم قالوا إن حادثة واحدة لانتهاك اتفاق وقف إطلاق النار قد وقعت.

وأكد الجيش الروسي الذي ينشر في المنطقة قوة حفظ سلام لضمان الالتزام بالاتفاق، تسجيل "خرق لاتفاق وقف إطلاق النار" في 11 ديسمبر، دون أن يسمي الطرف المسؤول عنه. وهذا أول

وأرسلت موسكو قوات لحفظ السلام لمراقبة وقف إطلاق النار، لكن مناورات اندلعت الأحد، وتبادل أنريبيان وأرمينيا الاتهامات بالمسؤولية عنها، فيما أفادت تقارير بمقتل أربعة جنود من أنريبيان في القتال وإصابة ستة من الأرمن.

وفي انتكاسة جديدة الأربعاء، قالت وزارة الدفاع في ناغورني قرّة باغ إنها فقدت الاتصال بعدد من المواقع العسكرية في ساعة متأخرة من مساء الثلاثاء، في

مناطق كان من المفترض أن تبقى تحت سيطرتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في العاشر من نوفمبر الماضي. وأضاف أنها أخفقت في تحديد مكان القوات رغم عمليات بحث استمرت طوال الليل.

وقال أريك هاروتيونيان زعيم ناغورني قرّة باغ، بعد ذلك بساعات، إن الجنود أسروا وأنهم أنريبيان بـ"الاستفزاز". وأضاف هاروتيونيان في كلمة نشرتها صفحته على موقع فيسبوك "أخذت قوات أنرية عشرات من الجنود رهائن... وتحاول وزارة الدفاع في الوقت الراهن معرفة كل الملابس".

وصدرت التصريحات بعد وقت قصير من تأكيد أرمينيا وأنريبيان على أنهما تبادلتا مجموعات من أسرى الحرب في إطار مبادرة شاملة توسطت فيها روسيا. ولم يسجل مسؤولو حفظ السلام الروس المنتشرون في منطقة الصراع اشتباكات قوية، لكنهم قالوا إن حادثة واحدة لانتهاك اتفاق وقف إطلاق النار قد وقعت.

وأكد الجيش الروسي الذي ينشر في المنطقة قوة حفظ سلام لضمان الالتزام بالاتفاق، تسجيل "خرق لاتفاق وقف إطلاق النار" في 11 ديسمبر، دون أن يسمي الطرف المسؤول عنه. وهذا أول

وأرسلت موسكو قوات لحفظ السلام لمراقبة وقف إطلاق النار، لكن مناورات اندلعت الأحد، وتبادل أنريبيان وأرمينيا الاتهامات بالمسؤولية عنها، فيما أفادت تقارير بمقتل أربعة جنود من أنريبيان في القتال وإصابة ستة من الأرمن.

وفي انتكاسة جديدة الأربعاء، قالت وزارة الدفاع في ناغورني قرّة باغ إنها فقدت الاتصال بعدد من المواقع العسكرية في ساعة متأخرة من مساء الثلاثاء، في

يريفان - اتهمت سلطات الأرمن في منطقة ناغورني قرّة باغ قوات أنريبيان، الأربعاء، بأسر عشرات من الجنود مما يهدد اتفاق وقف إطلاق النار الذي أنهى صراعاً دامياً بين الجانبين الشهر الماضي. وكان اتفاق توسطت فيه روسيا قد أنهى صراعاً استمر ستة أسابيع بين أنريبيان وقوات من الأرمن على المنطقة ومحيطها. واحتفظت باكو بموجبها بمكاسب حققتها على الأرض.



أسرى اتفاق السلام

إسرائيل تدق إسفين قرّة باغ بين تركيا وإيران